

أثر تطبيق التدقيق الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

The effect of applying fiscal audits on the financial performance of Algerian Economic Institutions

شعباني أمال¹، مزبود ابراهيم²
CHABANI AMEL¹, MEZIOUD IBRAHIM²

¹ جامعة يحي فارس المدية، chabani.amel@univ-medea.dz

² جامعة يحي فارس المدية، mezioud.2007@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/ 30

تاريخ القبول: 2022/06/ 10

تاريخ الاستلام: 2021/10/ 05

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التدقيق الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومن أجل تحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي عند التعرض لمختلف المفاهيم وعلاقتها بالأداء المالي، كما تم استخدام أداة الاستبانة التي وزعت على 60 فردا من ممارسي المهنة ومسيرين في المؤسسات عينة الدراسة. خلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الجبائي ومبادئ التدقيق الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وأن لتطبيق التدقيق الجبائي دور أساسي ومهم للرفع من أدائها المالي وقيمتها السوقية. الكلمات المفتاحية: التدقيق الجبائي، الخطر الجبائي، الإمتيازات الجبائية، الأداء مالي، المؤسسات الجزائرية.

تصنيفات JEL: M42,H21 ,H26,L25

Abstract :

This study aimed to determine the impact of the fiscal audit on the financial performance of Algerian economic institutions, and in order to achieve this, the descriptive approach and the analytical approach were used when exposure to various concepts and their relationship to financial performance, and a questionnaire was used, which was distributed to 60 practitioners and managers In the study sample institutions.

The study concluded that there is a statistically significant impact of the fiscal audit and the principles of fiscal auditing on the financial performance of economic institutions, and that the application of fiscal audit has a fundamental and important role in raising its financial performance and market value.

Keywords: fiscal audit, fiscal risk, fiscal privileges, financial performance, Algerian institutions.

JEL Classification Codes: M42,H21 ,H26,L25

المؤلف المرسل: شعباني أمال، الإيميل: chabani.amel@univ-medea.dz

1-مقدمة:

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق أهدافها المسطرة لتحقيق البقاء ، النمو وتعزيز مركزها المالي من خلال تحكمها في عدة عوامل داخلية و خارجية ومنها العوامل الجبائية . يساهم التدقيق الجبائي في التحكم بهذه العوامل من خلال تدنية التكاليف الجبائية الناجمة عن العقوبات والغرامات من جهة ومن خلال الحصول على إمتيازات جبائية ناجمة عن امتثال المؤسسة الاقتصادية لمقاييس محددة في التشريع الجبائي من جهة أخرى.

وبالتالي تكمن أهمية التدقيق الجبائي في تعزيز القدرة المالية للمؤسسة الاقتصادية وتحسين أدائها المالي وذلك عن طريق الحصول على تدفقات مالية ناجمة عن تخفيض التكاليف و التمتع بالامتيازات الجبائية مما يستدعي اهتمام المؤسسات ببناء نظام جبائي متين يبرز فيه دور التدقيق الجبائي على أدائها المالي وقيمتها السوقية.

بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على الشكل التالي: ماهو أثر تطبيق التدقيق الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

ماهي حقيقة تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية؟

كيف تؤثر مبادئ التدقيق الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية؟

ماهي علاقة التدقيق الجبائي بالأداء المالي للمؤسسات الجزائرية؟

ماهي علاقة مؤشرات تقييم الأداء المالي بالتدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية؟

و كإجابات أولية حول تساؤلاتنا نقترح الفرضيات التالية:

لا تطبق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التدقيق الجبائي

لا تؤثر مبادئ التدقيق الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية

لا توجد علاقة بين التدقيق الجبائي والأداء المالي للمؤسسات الجزائرية

لا توجد علاقة بين مؤشرات تقييم الأداء المالي والتدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية

تنبع أهمية هذه الدراسة من حتمية الاهتمام المتزايد بالجبائية في المؤسسات الجزائرية وذلك كسبيل لتقليل المخاطر التي تواجهها و الرغبة في اقتناص الفرص و المزايا الجبائية كواحد من الاساليب التي تسمح لها بتقليل التكاليف وبالتالي تحسين أدائها المالي وتحسين صورتها سواء أمام الإدارة الجبائية أو العملاء.

وعلى إثر ذلك تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أدبيات التدقيق الجبائي و الأداء المالي و إظهار العلاقة بينهما وكذا تحديد مدى وجود أثر التدقيق الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية من خلال دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كما تهدف إلى تقديم بعض التوصيات إلى مسيري المؤسسات الاقتصادية و التي يمكن الاستفادة منها في تحسين الأداء المالي و بالتالي الرفع من قيمة المؤسسة الجزائرية.

كما اتبعنا في بحثنا المنهج الوصفي و المنهج التحليلي عند التعرض لأدبيات و مفاهيم الدراسة ، ثم استخدمنا أداة الاستبانة في دراستنا الميدانية و التي تم توجيهها لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الأبحاث و الدراسات التي تناولت العلاقة بينهما وذلك من خلال دراسة أثر البعد الجبائي و الجباية على الأداء المالي والمالية في المؤسسات الاقتصادية حيث نجد على سبيل المثال لا الحصر:

*Dammak Soulef (2006): Impact de la fiscalité sur les décisions et modalités de financement des investissements, ainsi que sur la valeur de la firme.

قامت بدراسة تأثير الضرائب على القرارات وطرق تمويل الاستثمار وكذا قيمة الشركة، و هدف البحث إلى دراسة مدى تأثير النقص في السوق الناتج عن الضرائب المباشرة للشركات والضرائب الشخصية، في مختلف السياقات المالية والمحاسبية والضريبية، على القرارات الإستراتيجية (الاستثمار والتمويل) للشركة أيضاً من حيث قيمتها. أُناتحت النتائج التي تم الحصول عليها الاستجابة، جزئياً، لمشكلة البحث بقدر ما لوحظ أن بعض المتغيرات الضريبية التي تم إدخالها في النماذج المقدرة كان لها تأثير يختلف من سياق إلى آخر، على مستوى الاستثمار وشروط التمويل وقيمة الشركة.

*Rebekah Daniele McCarty: Optimal Tax Risk and Firm Value (2012)

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن قيمة المؤسسة تزايد عندما تصل المخاطر الضريبية إلى القيمة المثلى، أي كلما تتناقص المخاطر الضريبية تزيد قيمة المؤسسة، وذلك من خلال تأثيرها على تكلفة رأس المال، حيث ركزت الباحثة على إمكانية الوصول إلى المستوى الأمثل من الخطر الضريبي.

*Stevanie S. Neuman, Thomas C. Omer, Andrew P. Schmidt

Risk and Return: Does Tax Risk Reduce Firms' Effective Tax Rates? (2013):

تحاول هذه الدراسة قياس الخطر الضريبي الكلي للمؤسسة وتصنيف الإستراتيجيات الضريبية العالية ومنخفضة المخاطر. توصلت الدراسة إلى أن الخطر الضريبي يرتبط سلباً بالتدفقات النقدية المستقبلية لمعدل الضريبي الفعلي في المؤسسات التي يكون فيها إعتدال لإدارة الأرباح، أما المؤسسات التي فيها إستمرارية الأرباح قبل خصم الضرائب توجد فيها إستمرارية دفع ضرائب بصورة أعلى بكثير مما يؤدي إلى إرتفاع الخطر الضريبي. كما دلت نتائج الدراسة على أن المؤسسات تجني عوائد من الخطر الضريبي، ولكنها تعتمد على اعتبارات غير ضريبية.

*صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي (2013): قام بدراسة أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة-الجزائر.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية من خلال القيام بممارسات مالية و محاسبية و محاولة الاستفادة من جميع الامتيازات التي يقدمها القانون الجبائي و قوانين الاستثمار بالإضافة إلى توضيح أهمية التسيير الجبائي و حدوده و أهم أدواته المتمثلة في الوظيفة الجبائية التي أصبحت تبحث في كيفية الاستفادة من جميع التطورات التي شهدتها علم التسيير ويكمن هدفه الأساسي في أثره على الأداء المالي للمؤسسة ذلك أن كل أثر جبائي يقابله أثر مالي و بالتالي التأثير على قيمة المؤسسة، التوازن المالي و القرارات المالية... إلخ. بينت النتائج أن التسيير الجبائي لم يكن أداة فعالة في التأثير على المؤشرات المالية لعينة الدراسة.

ومن أجل معالجة الدراسة سيتم تقسيمها في المحاور التالية:

المحور الأول: أدبيات التدقيق الجبائي وعلاقتها بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

المحور الثاني: قياس أثر التدقيق الجبائي على الأداء المالي لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

2. أدبيات التدقيق الجبائي وعلاقتها بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

1.2 الإطار الفكري للتدقيق الجبائي:

1.1.2 التعريف بالتدقيق الجبائي:

عرف (Bougon et Vallée, 1986, p53) التدقيق الجبائي بأنه "مقياس لقابلية المؤسسة على تحريك الموارد المتأتية

من الجبائية، في إطار سياستها التسييرية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ضمن سياستها العامة".

ووفقا لـ (Casta et Mikol, 1999, p107) فإن التدقيق الجبائي هو "فحص نقدي يهدف إلى التحقق من

أن نشاط الشركة ينعكس بصدق وأمانة في حساباتها السنوية، مع احترام القواعد الضريبية".

ويعرف كذلك حسب كل من (Hélène et Fabro, 2008, p13)، بأنه "مهمة تهدف إلى التحقق من صحة الأعباء الجبائية

للمؤسسة، تحديد وقياس المخاطر الضريبية التي قد تتعرض لها نتيجة عدم الامتثال للقواعد الجبائية".

كما عرفت الجمعية التقنية لتنظيم مكاتب المراجعة والاستشارة التدقيق الجبائي بأنه "مهمة تسمح بإبداء الرأي

حول مجموعة من الهياكل الجبائية للمؤسسة وطريقة عملها، فالجبائية هي موضوع المراجعة داخل المؤسسة".

(قحموش، 2016، ص 297).

مما سبق نستنتج أن التدقيق الجبائي عبارة عن فحص شامل للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض التأكد من

احترامها للتشريع الجبائي من جهة وبغرض الاستفادة من الموارد المتأتية من الجبائية في تحسين وضعها المالي والاقتصادي

من جهة أخرى. مما يجعلها قادرة على الاستفادة من الجبائية على أكمل وجه. فهو يساهم في اجتناب الخطر الجبائي

للمؤسسة، كما يساهم من جهة أخرى في تحسين تسييرها الجبائي ووضعيتها الاقتصادية.

2.1.2 مبادئ التدقيق الجبائي:

يسعى التدقيق الجبائي لتحقيق المبادئ التالية (Khelassi, 2013, p97):

*الصدق الجبائي: يسعى التدقيق الجبائي لطمئنة المؤسسة جبائيا، مما يجعلها مستعدة لمواجهة أي خطر ناتج عن عملية الرقابة الجبائية.

*التدقيق الجبائي مهمة مصوبة: يسعى التدقيق الجبائي لتقليل عوائق الأمتثال للأحكام الجبائية مما ينعكس على السياسة المالية للمؤسسة بشكل مباشر.

*التدقيق الجبائي وسيلة لتوقع وتقليل المخاطر الجبائية: يعد تعقد وكثرة وعدم استقرار القوانين الجبائية خطرا على

المؤسسة خاصة أن أي قرار يتبعه انعكاسات جبائية يؤثر على سوق المؤسسة، مما استدعى ظهور وظيفة التدقيق الجبائي

التي تسمح بالتسيير الجيد لجبايتها من جهة وقياس الخطر الجبائي الناتج عن خضوعها للرقابة الجبائية من جهة أخرى.

*التدقيق الجبائي أداة في خدمة المؤسسة: يمكن التدقيق الجبائي من اكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسة من

الناحية الجبائية مما يسمح بتخفيض تكاليفها الجبائية دون التعرض لمخاطر جبائية محتملة.

*التدقيق الجبائي يمكن المؤسسة من الامتثال لالتزاماتها الجبائية: يعمل التدقيق الجبائي على تبسيط وتفسير

القوانين الجبائية المعقدة مما يمكن المؤسسة من أداء التزاماتها الجبائية من جهة والاستفادة من الامتيازات الجبائية

التي يوفرها التشريع الجبائي من جهة أخرى.

3.1.2 أهداف التدقيق الجبائي:

يسعى التدقيق الجبائي حسب (بوعكاز، 2004، ص 83) إلى تحقيق نوعين من الأهداف الرئيسية والثانوية والتي

نلخصها فيما يلي:

*الأهداف الرئيسية:

-التأكد والتحقق من مدى انتظام المؤسسة اتجاه القوانين الجبائية.

-مراقبة شروط معالجة المشاكل ذات الطابع الجبائي.

أثر تطبيق التدقيق الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية

-تقييم قابلية المؤسسة لاستعمال الإمتيازات التي يتيحها المشرع الجبائي.

*الأهداف الثانوية:

*تقييم الخطر الجبائي وتوضيح أهميته.

*تجنب العقوبات والغرامات الناتجة عن مشاكل في التصريح.

*إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف والعمل على تحسين اتخاذ القرارات.

أن للتدقيق الجبائي هدفين آخرين هما: (Khelassi,2013,p,104) كما نجد حسب

-هدف الانتظام: من خلال مراقبة الانتظام في دفع التصريحات الجبائية.

-هدف استراتيجي: من خلال مراقبة الفعالية الجبائية.

2.2 الإطار الفكري للأداء المالي:

1.2.2 أ التعريف بالأداء المالي

يعبر الأداء المالي حسب (ساسي، قريشي، 2006، ص60) عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء.

كما يعرفه (عقبي، 2017، ص 108) على أنه: "قدرة المؤسسة على استغلال ما أتيح لها من موارد من أجل تحقيق أهدافها المالية، حيث يركز على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز الأهداف".

أما فيما يخص تقييم الأداء المالي فيعرف بأنه "عملية مقارنة بين الانجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية، ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت، وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الإيجابية ومعالجة الانحرافات السلبية" (الشواورة، 2013، ص342).

ويعرف تقييم الأداء المالي أيضا على أنه "قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا حكما على إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة". (الدبابش، قدوري، 2013، ص07).

2.2.2 الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية: ونوجزها فيما يلي:

أ-السيولة واليسر المالي: تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل، أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة المخزونات، والقيم القابلة للتحقيق إلى أموال متاحة بشكل سريع. فنقص أو عدم كفاية السيولة يقود المؤسسة نحو عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها، كما أن عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة يؤدي بالإضرار بمصالحها وكذا مصالح أصحاب الحقوق والعملاء. (مفلح، 2010، ص24).

ب-التوازن المالي: يمس التوازن المالي باستقرار المؤسسة المالي ويمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به. وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها. (جمعة، 2000، ص24).

ج-المردودية: تدل على قدرة الوسائل المتمثلة في كل من الرأس مال اقتصادي والرأس مال المالي على تحقيق نتيجة، وهو ما يعكس المردودية الاقتصادية والمردودية المالية حيث يتحدد نوع المردودية حسب نوع النتيجة والوسائل (Capiez,1994,p121) المستخدمة.

د-إنشاء القيمة: إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا. والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتجهون إلى توظيفات (Gervais,2000,p249) أخرى أكثر مردودية.

3.2.2 المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي:

إن عملية تقييم الأداء تنعكس في صورة مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح الشركة وتطورها بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها. ويمكن تقسيم النسب المالية إلى أربع مجموعات تظم كل مجموعة عددا من المؤشرات التي نستعملها لتقييم الأداء المالي وهي: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب الربحية. ويضاف إليها مجموعة من النسب لقياس القيمة السوقية. وعند اختيار المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء وتقييمه يفضل أن تكون قليلة العدد ولكن ذات دلالة وأهمية (الحناوي، وآخرون، 2009، ص 64).

وعليه سنقوم باختيار مجموعة من المؤشرات ذات الدلالة والأهمية والتي تخدم موضوع الدراسة بشكل أدق وهي كما يلي: المردودية المالية، المردودية الاقتصادية، المردودية التجارية، الهامش الإجمالي للاستغلال، نسبة السيولة الفورية، معامل الاستدانة.

3.2 علاقة التدقيق الجبائي بالأداء المالي:

ولعل أهم ما يربط التدقيق الجبائي بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، تدنيته للمخاطر الجبائية من جهة كما يحرص على استغلال الامتيازات الجبائية من جهة أخرى، حيث كلما زادت المخاطر الجبائية زادت التكاليف الجبائية، وكلما زادت الامتيازات الجبائية زادت الإيرادات. وهو ما قد يؤثر بصفة غير مباشرة على الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة.

و يتعلق الخطر الجبائي بسلوك المؤسسة تجاه الإدارة الجبائية، فهو ينتج عن عدم تقيدها بالالتزامات الجبائية التي يحددها القانون الجبائي، أو عدم الفهم الجيد أو سوء ترجمة نصوص التشريع الجبائي أو بغرض الغش والتهرب الضريبي، الأمر الذي يؤدي بالمؤسسة علاوة على تشويه سمعتها أمام الإدارة الجبائية إلى تكبدها أعباء إضافية تتمثل في العقوبات والغرامات، لذا فقد أصبحت المخاطر الجبائية الشغل الشاغل لمعظم أو جل المؤسسات الاقتصادية لما لها من انعكاسات سلبية تؤثر الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي على تحقيق دورها الاقتصادي. (حميداتو، ميسي، 2019، ص 84)

1.3.2 الخطر الجبائي:

يعرف الخطر الجبائي حسب (Duhem, Michel, 1996, p75)، بأنه: تلك الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد الضريبية، وتتمثل هذه الأعباء في العقوبات والغرامات. عموما، ينشأ الخطر الضريبي نتيجة عدم احترام التشريع الجبائي أو بسبب التعقيد والغموض في النظام الضريبي.

و من بين الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسة من أجل ضمان تدنية المخاطر الجبائية، تطوير مهمة ودور التدقيق الجبائي والتي تمكّنها حسب (عياض، 2003، ص 07) من:

- تشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة.

- تحديد الإستراتيجية الجبائية للمؤسسة وتقييمها.

- تخفيض العبء الضريبي.

2.3.2 الامتيازات الجبائية:

عرفها (ناصر، 2003، ص 118) بأنها: عبارة عن التخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد شرط تقيده بعدة مقاييس. وتأخذ الامتيازات الجبائية الأشكال التالية: (يعي، 2007، ص 24).

*إمتياز متعلق بالاستثمار.

*إمتياز متعلق بالتشغيل

*إمتياز متعلق بالتصدير.

أثر تطبيق التدقيق الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية

وبالتالي يظهر جليا أن التدقيق الجبائي ينعكس بصورة غير مباشرة على الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي على أدائها المالي ، وهذا من خلال الأعباء الاضافية التي تنجم عنه والتي تتحملها المؤسسة في حال الإخلال بالتزاماتها الجبائية، وكذا من خلال الامتيازات التي تتحصل عليها المؤسسات في حال امتثالها للتشريع الجبائي.

3. قياس أثر التدقيق الجبائي على الأداء المالي لعينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

من أجل دراسة أثر التدقيق الجبائي على الأداء المالي في الشركات الإقتصادية الجزائرية سيتم إسقاطها على عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية . وذلك من أجل التحقق من صحة فرضيات الدراسة باستخدام استبيان يتكون من شقين:

-الأول: ويشمل عبارات تتعلق بالمتغيرات الشخصية لمسيري المؤسسات عينة الدراسة : الجنس، السن، المستوى الدراسي، المهنة.

-الثاني: ويشمل عبارات تبين ممارسة التدقيق الجبائي وأثره على الأداء المالي للمؤسسات عينة الدراسة.

3.1 مجتمع الدراسة

شملت الدراسة الميدانية المؤسسات التالية :

الجدول (01): المؤسسات عينة الدراسة

الرقم	إسم المؤسسة	طبيعة النشاط	رأس المال
01	SARL FADIPLAIT	إنتاج الحليب و الأجبان	66.000.000,00 دج
02	SARL ADROMEX	إستيراد وتصدير	115.000.000,00 دج
03	SARL VITAMIX	إنتاج مواد الخمائر والتخمير	34.000.000,00 دج
04	SARL GIPEC	إنتاج الورق و السيليلوز/الشركة الأم	7.068.270.000 ,00 دج
05	SARL PAPIREC	إنتاج الورق و السيليلوز/ فرع الحراش	602.900.000,00 دج
06	SARL ORANSACS	إنتاج الورق و السيليلوز/ فرع وهران	68.470.000,00 دج

المصدر: القانون الأساسي للمؤسسات عينة الدراسة.

الجدول (02): مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسات عينة الدراسة:

المؤشر	طريقة الحساب	1م	2م	3م	4م	5م	6م
المردودية الإقتصادية	نتيجة الاستغلال / الأصول الإقتصادية	0.314	0.817	0.107	0.008	0.395	-0.094
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0.424	0.216	0.109	0.039	0.612	-0.744
المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	4.962	1.469	0.877	0.059	0.386	0.199-

شعباني أمل، مزبود ابراهيم

0.226	1.770	3.968	0.400	3.976	0.564	(أصول متداولة- مخزون)/ خصوم متداولة	السيولة الفورية
7.907	1.550	0.478	1.019	0.265	1.349	الأصول الاقتصادية / الأموال الخاصة	معامل الاستدانة
-0.062	2.009	4.95	0.076	0.99	0.201	الربح الاجمالي / المبيعات للاستغلال	الهامش الاجمالي للاستغلال

المصدر: الحسابات الاجتماعية لسنة 2019 للمؤسسات عينة الدراسة.

3. 2 عينة الدراسة :

لقد تم توزيع (60) استمارة قصد الحصول على أعلى نسبة تمثيل ممكنة ،ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي :

الجدول (03) : مجتمع الدراسة

النسبة %	التكرار	البيان
100%	60	الاستثمارات الموزعة
93.33%	56	الاستثمارات المسترجعة
6.67%	04	الاستثمارات غير مسترجعة
00%	00	الاستثمارات الملغاة
93.33%	56	الاستثمارات الصالحة للدراسة

المصدر: من إعداد الباحثين

التعليق :

الملاحظ من خلال الجدول أن عدد الاستثمارات الموزعة بلغ (60) استمارة والتي تم تحصيل منها 56 من أفراد العينة و04 استثمارات فقدناها نتيجة الإهمال ، والملاحظ أن نسبة الاستثمارات الصالحة للتحليل تمثل 93.33 بالمائة من إجمالي الاستثمارات الموزعة وهي نسبة جيدة للتحليل .

3.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات ، حيث تم الاستفادة في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار 25. (STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCES SPSS25)

في تجميع وتبويب إجابات أفراد العينة حيث يتيح البرنامج جملة من الأساليب الإحصائية للمساعدة على تحليل الجيد والموضوعي لمخرجات الاستبانة، ومن هذه الأساليب نجد :

معامل الفا كرونباخ: من أجل التأكد من ثبات أداة الدراسة والاستقرار في النتائج المتحصل عليها .

المتوسطات الحسابية : باعتبار أحد المقاييس النزعة المركزية ، تم استعمال المتوسط الحسابي لمعرفة الاتجاه العام

أثر تطبيق التدقيق الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية

لإجابات أفراد عينة الدراسة .

الانحراف المعياري : كمؤشر لقياس مدي الاتساق المتوفر بين إجابات عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستمارة .

اختبار الفرضيات : تم استخدام One Sample T-test اختبار (T) للعينة الواحدة من أجل اختبار الفرضيات.

3.4 الخصائص السيكومترية

1.4.3 الثبات :

للتأكد من ثبات الاستبيان تم الاعتماد على معامل الفا كرونباخ، حيث كلما اقترب من الواحد وكان مرتفعاً، فإن هذا يعتبر مؤشراً جيداً على ثبات الاستبانة وبالتالي صلاحيتها وملائمة الأداة لأغراض الدراسة، والجدول رقم 04 يبين اختبار الثبات للمتغيرات.

الجدول (04) : اختبار الثبات للمتغيرات

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات α كرونباخ
حقيقة تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية	04	0.777
تأثير مبادئ التدقيق الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية	05	0.692
علاقة التدقيق الجبائي بالأداء المالي في المؤسسات الجزائرية	07	0.801
المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي وعلاقتها بالتدقيق الجبائي	06	0.697
معامل الثبات الاجمالي	22	0.876

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن معاملات ثبات متغيرات الدراسة تراوحت ما بين 0.777 و 0.801، بينما بلغ معامل الاستبانة ككل (0.876)، وهي أعلى من الحد الأدنى المقبول (60%)، وهذا يدل على ثبات أداة الدراسة، وقد أكد (Malhotra, 2010) أن شرط ثبات أداة الدراسة يتحقق إذا كان معامل الثبات ألفا كرونباخ أكبر أو يساوي 0.60، ويمكن القول أن أداة الدراسة تتميز بالثبات وتخضع لدرجة اعتمادية عالية .

2.4.3 الصدق :

للتأكد من صدق الاستمارة تم عرضها على محكمين من ذوي الاختصاص وهم أساتذة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة يحي فارس بالمدينة لإبداء رأيهم في مدى دقة ووضوح العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة وقد تم إجراء أهم التعديلات بناءً على آرائهم وملاحظاتهم ، وقد استجبنا لآراء الأساتذة المحكمين في ظل التوجيهات والملاحظات التي أبدوها لنا ، وقد قمنا بإجراء التعديلات في فقرات ومحاور الاستبيان وبعد إجراء التعديلات تم التوصل إلى الاستمارة في صورتها النهائية.

3.4.3 الصدق البنائي :

يعتبر الصدق البنائي أحد المقاييس التي تختبر مدة صدق الأداة التي تقيس مدى إمكانية تحقيق الأهداف التي نريد الوصول إليها ، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالمحور الكلي للاستبيان . وفيما يلي الجدول رقم (05) معامل الارتباط لسيرمان بين كل المحاور فيما بينها والمحور الكلي للدراسة لأن معامل سيرمان يقيس الارتباط بين الرتب أي الظواهر غير الكمية (النوعية وعلى شكل رتب) .

الجدول (05) : حساب معاملات الارتباط بين كل محاور الاستبيان والمحور الكلي للدراسة

Corrélations						
			X1	X2	X3	X4
Rho de Spearman	X1	متغير	1,000	,381 ** 0	346,0	,952 ** 0
		مستوى الدلالة	.	,0040	30,00	,0000
		العينة	56	56	56	56
	X2	متغير	,381 **	1,000	,644 **	,423 **
		مستوى الدلالة	,0040	.	,0000	,0010
		العينة	56	56	56	56
	X3	متغير	346,0	,644 ** 0	1,000	,357 ** 0
		مستوى الدلالة	30,0	,000	.	,007
		العينة	56	56	56	56
	X4	متغير	,952 ** 0	,423 ** 0	,357 ** 0	1,000
		مستوى الدلالة	,0000	,0010	,0070	.
		العينة	56	56	56	56

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال جدول رقم (05) أن معاملات الارتباط تتراوح بين 0.952 و 0.357 ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة الاحصائي $\alpha = 0.01$ ، وهذا مما يدل على صدق الاستبانة.

4.4.3 اختبار التوزيع الطبيعي

تتمثل اعتدالية التوزيع في إتباع بيانات التوزيع الطبيعي، للقيام بهذا الاختبار تم استعمال اختبار كولمرغروف – سمرتوف والذي يعد من الاختبارات المعلمية للتوزيع الطبيعي، والجدول الموالي يوضح النتائج التي أسفر عنها هذا الاختبار

الجدول (06) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

اسم المتغير	عدد الفقرات	العينة	قيمة z	قيمة مستوى الدلالة (sig)
الاستمارة ككل	22	55	0.040	0.121

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

أثر تطبيق التدقيق الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية

اعتمادا على الجدول أعلاه والذي يبين نتائج الاختبار (saml k-s) للتوزيع الطبيعي أن نتيجة الاختبار للاستمارة ككل تقدر بـ (0.121) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) ، وهذا يشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يمكن استخدام الاختبارات المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة.

4. تحليل الخصائص الوصفية لعينة الدراسة

الجدول (07): وصف أفراد عينة الدراسة

المتغيرات	الفئة	التكرارات	النسبة
الجنس	ذكر	31	55.4
	أنثى	25	44.6
السن	أقل من 30 سنة	5	8.8
	بين 30-40 سنة	18	32.1
	بين 40-50 سنة	29	51.8
	أكثر من 50 سنة	4	7.1
المستوى العلمي	متوسط	3	5.4
	جامعي	29	51.8
	تكوين مهني	15	26.8
	ثانوي	09	23.5
التخصص	فرع مالية ومحاسبة	27	5.9
	فرع إدارة	16	5.9
	فرع تدقيق	13	23.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي أن أغلب أفراد العينة جامعيون حيث بلغ عددهم (29) فردا وهو ما يعادل نسبة 51.8% وهي نسبة جيدة، وهذا يدل على قدرة أفراد العينة على تفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها، وهذا ما يعطي كذلك أهمية للبحث من حيث النتائج المتحصل عليها، أما بالنسبة للتخصص ، فأغلب أفراد العينة لديهم تخصص فرع مالية ومحاسبة حيث بلغ عددهم (27) فردا بنسبة 48.2% وهذا ما يخدم هدف الدراسة.

5. تحليل نتائج الاستبيان

سوف يتم التطرق إلى النتائج المتحصل عليها بعد معالجة البيانات التي تضمنتها الاستمارات المسترجعة حيث تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي الذي يحتمل خمسة إجابات كما هو موضح في الجدول رقم 08 كما يلي

الجدول (08) : مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2006، ص115.

بعد ذلك يتم حساب المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ثم تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط كما يلي:

حساب المتوسط الحسابي المرجح

حدود الفئات: ويتم ذلك عن طريق حساب المدى

المدى = القيمة الكبرى - القيمة الصغرى

طول الفئة: المدى / عدد التكرارات $5/4=0.8$

نضيف النتيجة 0.8 بالتدرج إلى الفئات ابتداء من الفئة الأولى وتكون كالآتي:

الجدول (09) : مجالات الاتجاه حسب برنامج ليكارت الخماسي

الرأي	قيمة المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	1-1.8
غير موافق	2.6-1.8
محايد	3.4-2.6
موافق	4.2-3.4
موافق بشدة	5-4.2

المصدر: من إعداد الباحثين

1.5 عرض نتائج المحور الأول حقيقة تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية

الجدول (10) : نتائج حقيقة تطبيق التدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	يمارس التدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية	3,38	0,702	محايد
2	تتوفر المؤسسات الجزائرية على موارد بشرية مؤهلة للقيام بالتدقيق الجبائي	2,95	0,749	محايد
3	تمارس المؤسسات الجزائرية التدقيق الجبائي وفق أسس علمية مدروسة	2,80	0,818	محايد
4	يوفر القانون الجبائي خيارات جبائية كافية للمؤسسات الجزائرية	2,34	0,668	محايد
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	2.86	0.570	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز في محايد ، فكان المتوسط الحسابي (2.86) والذي يندرج ضمن الفئة الثالثة من مقياس ليكارت (3.4-2.6) والتي تشير إلى أعلى درجة إجابة محايد بالإضافة إلى الانحراف المعياري (0.570)، وهذا يدل على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ليس لها الإدراك الكافي بأهمية التدقيق الجبائي كما تفتقر للموارد البشرية ذات الخبرة في هذا المجال وعليه ، حتى وإن تم تطبيقه فعلى الأغلب أنه لا يؤدي الدور المرجو منه.

بالإضافة إلى غياب الخيارات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الجبائية مما يجعل معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تصرف النظر عن التدقيق الجبائي رغم أهميته بالنسبة لها .

أثر تطبيق التدقيق الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية

2.5 عرض نتائج المحور الثاني المتعلق بتأثير مبادئ التدقيق الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية

الجدول (11) : نتائج تأثير مبادئ التدقيق الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	إن طمئنة المؤسسة جبائيا ينعكس على السياسة المالية للمؤسسات الجزائرية	4,04	0,660	موافق
2	إن التقليل من عوائق الامتثال للأحكام الجبائية ينعكس على السياسة المالية للمؤسسات الجزائرية	4,02	0,356	موافق
3	إن توقع المخاطر الجبائية يؤثر ايجابيا على سوق المؤسسات الجزائرية	3,93	0,462	موافق
4	يمكن التدقيق الجبائي من اكتشاف نقاط القوة و الضعف للمؤسسات الجزائرية مما يسمح لها بتخفيض التكاليف دون التعرض لمخاطر جبائية	4,09	0,478	موافق
5	امتثال المؤسسات الجزائرية بالتزاماتها الجبائية يسمح لها بالاستفادة من امتيازات جبائية مما يعني تحقيقها لإيرادات أكثر.	3,38	0,702	محايد
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام				
		3.88	0.295	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز بين الموافق ومحايد ، فكان المتوسط الحسابي (3.88) والذي يندرج ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرات (4.2-3.4) والتي تشير إلى أعلى درجة إجابة بموافق بالإضافة إلى الانحراف المعياري (0.295)، وهذا يدل على أن مبادئ التدقيق الجبائي إجمالا لها تأثير إيجابي على الأداء المالي للمؤسسات .

3.5 عرض نتائج المحور الثالث المتعلق علاقة التدقيق الجبائي بالأداء المالي في المؤسسات الجزائرية

الجدول (12) : نتائج علاقة التدقيق الجبائي بالأداء المالي في المؤسسات الجزائرية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	المؤسسات الجزائرية على وعي بالتدقيق الجبائي و تأثير المخاطر الجبائية على أدائها المالي	3,88	0,470	موافق
2	المؤسسات الجزائرية على وعي بالامتيازات الجبائية التي يوفرها القانون الجبائي و أثرها على أدائها المالي	4,02	0,356	موافق
3	المؤسسات الجزائرية على وعي بأهمية تأثير التكاليف الجبائية على أدائها المالي	4,02	0,356	موافق
4	إجتنب المخاطر و الحصول على امتيازات جبائية مرهون بحسن تطبيق التدقيق الجبائي	3,93	0,462	موافق
5	أثر التكاليف الجبائية مرهون بأهمية تطبيق التدقيق الجبائي	3,86	0,483	موافق
6	عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية بالتدقيق الجبائي قد يعرضها لهبوط قيمتها السوقية	4,14	0,401	موافق
7	دمج التدقيق الجبائي في منظومة المؤسسات الجزائرية يساعد على تحقيق أهدافها المالية	4,09	0,478	موافق
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام				
		3.98	0.291	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

شعبياني أمل، مزبود ابراهيم

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز في الموافق ، فكان المتوسط الحسابي (3.98) والذي يندرج ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرات (3.4-4.2) والتي تشير إلى أعلى درجة إجابة بموافق بالإضافة إلى الانحراف المعياري (0.291)، وهذا يدل على أن وجود علاقة بين التدقيق التدقيق الجبائي والأداء المالي للمؤسسات .

4.5 عرض نتائج المحور الثالث المتعلق المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي وعلاقتها بالتدقيق الجبائي.

الجدول (13) : نتائج المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي وعلاقتها بالتدقيق الجبائي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	تتأثر المردودية الاقتصادية في المؤسسات الجزائرية بالتدقيق الجبائي	2,95	0,749	محايد
2	تتأثر المردودية المالية في المؤسسات الجزائرية بالتدقيق الجبائي	2,84	0,869	محايد
3	تتأثر المردودية التجارية في المؤسسات الجزائرية بالتدقيق الجبائي	2,43	0,759	محايد
4	يؤثر التدقيق الجبائي على سيولة المؤسسة	4,02	0,356	موافق
5	للتدقيق الجبائي علاقة بمعامل الاستدانة في المؤسسات الجزائرية	3,93	0,462	موافق
6	للتدقيق الجبائي علاقة بالهامش الإجمالي للاستغلال في المؤسسات الجزائرية	3,83	0,401	موافق
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.25	0.425	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز في بين موافق ومحايد ، فكان المتوسط الحسابي (3.25) والذي يندرج ضمن الفئة الثالثة من مقياس ليكرات (3.4-2.6) والتي تشير إلى أعلى درجة إجابة بموافق بالإضافة إلى الانحراف المعياري (0.425)، وهذا يدل على أن وجود علاقة بين مؤشرات الأداء المالي المتمثلة في (المردودية الاقتصادية ، المردودية المالية، المردودية التجارية، الهامش الإجمالي للاستغلال ، نسبة السيولة الفورية ومعامل الاستدانة) والتدقيق الجبائي.

6. اختبار الفرضيات :

من أجل اختبار فرضيات الدراسة استخدمنا اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T-test)

1.6 اختبار الفرضية الأولى: H_0 : لا تطبق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التدقيق الجبائي

الجدول (14): اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T-test)

رقم الفرضية	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	الدلالة	النتيجة
01	37.62	55	0.000	رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

أثر تطبيق التدقيق الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن قيمة t المحسوبة (37,62)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند درجة الحرية 55 وعند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة أي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تطبق التدقيق الجبائي .

2.6 اختبار الفرضية الثانية H_0 : لا تؤثر مبادئ التدقيق الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية

الجدول (15): اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T-test)

رقم الفرضية	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	الدلالة	النتيجة
02	98.58	55	0.000	رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن قيمة t المحسوبة (98,58)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند درجة الحرية 55 وعند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة أي مبادئ التدقيق الجبائي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية .

3.6 اختبار الفرضية الثالثة H_0 : لا توجد علاقة بين التدقيق الجبائي والأداء المالي للمؤسسات الجزائرية

الجدول (16): اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T-test)

رقم الفرضية	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	الدلالة	النتيجة
03	102.66	55	0.000	رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن قيمة t المحسوبة (102,66)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند درجة الحرية 55 وعند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة أي توجد علاقة بين التدقيق الجبائي والأداء المالي للمؤسسات الجزائرية.

4.6 اختبار الفرضية الرابعة H_0 : لا توجد علاقة بين مؤشرات تقييم الأداء المالي والتدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية

جدول (17): اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T-test)

رقم الفرضية	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	الدلالة	النتيجة
04	57.53	55	0.000	رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن قيمة t المحسوبة (57,53)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند درجة الحرية 55 وعند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة أي توجد علاقة بين مؤشرات تقييم الأداء المالي والتدقيق الجبائي في المؤسسات الجزائرية.

7. الخاتمة:

يعتبر التدقيق الجبائي أهم الوسائل التي تمكن المؤسسة من اجتناب المخاطر الجبائية إذ يسمح تطبيقه وفق أسس علمية بتحقيق امتيازات جبائية وتقليل التكاليف الجبائية مما يساهم في الرفع من أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. ومن خلال الدراسة الاستبانه التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية: وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وكذا على مؤشرات الأداء المالي، كما أن لمبادئ التدقيق الجبائي أثر ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي، في حين أن أغلب المؤسسات على الرغم من تطبيق التدقيق الجبائي ليس لها الإدراك الكافي بأهميته وفعاليتها، كما تفتقر للموارد البشرية ذات الخبرة في هذا المجال. وعيه نتقدم بالتوصيات التالية: ضرورة الإهتمام أكثر بالتدقيق الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و ضرورة تأهيل و تكوين و تدريب الموارد البشرية لتمكينها من ممارسة التدقيق الجبائي وفق أسس علمية مدروسة، كما يجب على الإدارة الجبائية السهر على توفير خيارات و بدائل جبائية كافية للمؤسسات الجزائرية من أجل تشجيع الالتزام أكثر بالتدقيق الجبائي.

أثر تطبيق التدقيق الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

المؤلفات:

1. الحناوي، محمد صالح وآخرون، 2009، الإدارة المالية- التحليل المالي للمشروعات الجديدة- الطبعة الثالثة- المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر.
2. الشواورة محمود فيصل، 2013، مبادئ الإدارة المالية -إطار نظري و محتوى عملي -الإستثمار-التخطيط والتحليل المالي - ط1 دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. جمعة السعيد فرحات، 2000، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض.
4. ساسي إلياس ، قريشي يوسف ، 2006، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، الأردن.
5. مفلح محمد عقل، 2010، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن.
6. ناصر مراد، 2003، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

الأطروحات:

1. بوعكاز سميرة ، 2004، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي للحد من التهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
2. عقي حمزة ، 2017، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
3. عياض محمد عادل، 2003، محاولة تحليل التسيير الجبائي و آثاره على المؤسسات ،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة.
4. يعي لخضر، 2007، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف -المسيلة.

المقالات:

1. حميدانو صالح ، ميسي سارة، 2019، الخطر الجبائي وعلاقته بالدور الاقتصادي للمؤسسة، مجلة التنمية الاقتصادية، مجلد02، العدد04، ص84.
2. عباسي صابر ، شعوي محمود فوزي ، 2013، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة-الجزائر، مجلة الباحث، العدد 12.
- 3- قحموش سميرة، 2016، المراجعة الجبائية كألية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية -دراسة حالة بإدارة الضرائب لولاية بسكرة- مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد06، ص297.

المدخلات:

1. دبابش محمد نجيب ، قدوري طارق ، 2013/05/06 ، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر.

Ouvrages :

1. Alain Capiez, 1994, Elément de gestion financière ,4 éd, Elsevier Masson, paris.
2. Bougon et M. Vallée, 1986 , audit et gestion fiscal , Editions Clef, atd , paris.
3. Duhem Jaques, Michel Jammes, 1996, Audit et Gestion Fiscale de L'entreprise, Editions EFE, Paris.
4. Marie-Hélène pinard-fabro, , 2008, Audit fiscal, Edition Francis lefevre, paris.
5. Michel Gervais, 2000, contrôle de gestion, Ed Economica, 7 ed, Paris.
6. Rédha Khelassi, 2013, précis d'audit fiscal de l'entreprise, Berti édition, Alger.

Thèses :

1. Dammak Soulef épouse Achich, 2006, Impact de la fiscalité sur les décisions et modalités de financement des investissements, ainsi que sur la valeur de la firme. Analyse comparative (France, Allemagne, Royaume Uni, Etats-Unis et Tunisie), Université de Nice-Sophia Antipolis, Sfax.
2. McCarty Rebekah Daniele, 2012, Optimal Tax Risk and Firm Value, Doctor of Philosophy Business Administration, University of Tennessee, Knoxville, USA.

Articles :

1. Jean-Francois Casta , Alain Mikol, Vingt ans d'audit: de la révision des comptes aux activités multiservices, Comptabilité - Contrôle - Audit, 1999, vol. 5, issue 3, 107.

Sites

2. Neuman, Stevanie S. and Omer, Thomas C. and Schmidt, Andrew P. ,(February 11, 2013), Risk and Return: Does Tax Risk Reduce Firms' Effective Tax Rates? Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2216878>, consulted on 19/06/2021.